

إشكاليات بناء الدولة ومؤسساتها في الدول الهشة خلال التحول من الصراع: دراسة مقارنة بين حالي اليمن وليبيا

منى خيرى مصطفى الشورى

مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والادارة جامعة ٦ أكتوبر

المستخلص

يتناول هذا البحث إشكالية بناء الدولة في السياقين الليبي واليمني بعد عام ٢٠١١، من خلال تحليل العوامل السياسية والمؤسسية التي أعاققت عملية إعادة تأسيس الدولة واستعادة وظائفها. كما ركز البحث على ثلاثة محاور أساسية: المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لبناء المؤسسات في الدول الهشة خلال التحول من الصراع كما تناول المحور الثاني: إشكاليات بناء الدولة ومؤسساتها ليبيا واليمن نموذجًا

وتتضمن المحور الثالث: تقييم الجهود الوطنية والدولية في بناء الدولة ومسارات التعافي المؤسسي في ليبيا واليمن

وقد أظهر التحليل أن ضعف التوافق الوطني، وتعدد مراكز السلطة، وغياب الرؤية الشاملة، إضافة إلى التدخلات الخارجية المتضاربة، قد ساهمت في تعقيد جهود بناء الدولة في كلا السياقين. ويخلص البحث إلى ضرورة تبني مقاربة شاملة ومتكاملة لإعادة بناء مؤسسات الدولة تركز على التوافق الوطني، ودعم المبادرات المحلية، والمواءمة بين الدعم الدولي والخصوصيات الوطنية.

الكلمات المفتاحية:

الدولة الهشة – ليبيا – اليمن – بناء المؤسسات – التدخل الدولي

Abstract

This research addresses the issue of state-building in the contexts of Libya and Yemen after 2011 by analyzing the political and institutional factors that hindered the process of re-establishing the state and restoring its functions. The study focuses on three main axes: the first axis covers the theoretical and conceptual framework for institution-building in fragile states during the transition from conflict; the second axis discusses the challenges of state and institution-building using Libya and Yemen as case studies; and the third axis evaluates national and international efforts in state-building and institutional recovery pathways in Libya and Yemen. The analysis shows that weak national consensus, multiple centers of power, lack of a comprehensive vision, alongside conflicting external interventions, have complicated state-building efforts in both contexts. The research concludes on the necessity of adopting a comprehensive and integrated approach to rebuilding state institutions based on national consensus, support for local initiatives, and alignment between international aid and national particularities.

Keywords:

Fragile state – Libya – Yemen – Institution-building – International intervention

مقدمة:

شهدت العديد من الدول العربية منذ عام ٢٠١١ تحولات سياسية كبرى مرتبطة بما عُرف بـ"الربيع العربي"، وكان من أبرز نتائجها انهيار بعض الأنظمة السياسية وتفكك مؤسسات الدولة، وتعد اليمن وليبيا من أبرز الدول التي دخلت في صراع معقد وطويلة الأمد، اتسم بتعدد الاطراف المحلية والإقليمية والدولية، مما أدى إلى إضعاف الدولة الوطنية، وانهيار بنيتها المؤسسية، وظهور سلطات متنافسة، ومراكز قوى بديلة.

وفي هذا السياق، أصبحت مسألة بناء المؤسسات في هذه البلدان تشكل تحدياً كبيراً، ليس لأسباب داخلية فحسب، بل أيضاً بسبب البيئة الإقليمية المعقدة، والانقسامات الاجتماعية، وانعدام الشرعية السياسية.

أولاً: إشكالية البحث

يواجه عدد من البلدان الخارجة من الصراعات تحديات جوهرية ومعقدة في إعادة بناء مؤسساتها السياسية والإدارية، نظراً لهشاشة الدولة، وتعدد الأطراف المتدخلة، وتفكك الهياكل المؤسسية، وتعدّ ليبيا واليمن مثالين واضحين على حالات ما بعد انهيار المؤسسات، حيث لم تنتهِ النزاعات المسلحة بشكل حاسم، ولكن لا يزال عدم الاستقرار والانقسام السياسي قائمين.

ومن هنا، تنطلق إشكالية هذا البحث من التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تتجلى تحديات بناء المؤسسات في الدول الخارجة من الصراع؟ وما أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين اليمنية والليبية في هذا السياق؟

ويتفرع عنه عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

١. ما السياق السياسي والمؤسسي الذي رافق مرحلة ما بعد ٢٠١١ في كل من اليمن وليبيا؟

٢. ما أبرز الفواعل المحلية والإقليمية التي أثّرت في مسار بناء المؤسسات؟
٣. ما طبيعة التحديات التي واجهت جهود إعادة بناء مؤسسات الدولة؟
٤. إلى أي مدى يمكن اعتبار المسار المؤسسي في اليمن وليبيا ناجحاً أو متعثراً؟
٥. ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحالتين؟ وما الدروس المستخلصة منهما؟

ثانياً: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات:

- يتناول هذا البحث موضوعاً حيويًا يتعلق بإعادة بناء الدولة في بيئات الصراع المعقدة والمستمرة.
- يساهم في سد فجوة بحثية مقارنة في تحليل حالي اليمن وليبيا من منظور بناء المؤسسات.
- يسلط الضوء على إحدى أخطر الأزمات في الشرق الأوسط المعاصر.
- يساهم في فهم العلاقة بين الصراع المسلح وغياب مؤسسات الدولة.

ثالثاً: الإطار الزمني والمكاني

الإطار الزمني: من ٢٠١١ (اندلاع النزاع) حتى ٢٠٢٥.

يُعد عام ٢٠١١ نقطة تحوّل مفصلية في كل من اليمن وليبيا، لعدة اعتبارات علمية ومنهجية، أهمها:

- ١- في السياق الليبي:
 - شهد عام ٢٠١١ اندلاع احتجاجات شعبية ضد نظام معمر القذافي كجزء من "الربيع العربي"، والتي تطورت إلى صراع مسلح واسع النطاق.
 - أدى التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى الإطاحة بالقذافي في أكتوبر ٢٠١١، مما أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة المركزية.

- ابتداءً من عام ٢٠١١، دخلت ليبيا حالة من الانقسام السياسي والتشرذم المؤسسي، مع انتشار الميليشيات المسلحة، مما جعل هذا العام معياراً لأي تحليل لبناء الدولة بعد الصراع.

٢- في السياق اليمني:

- شهد عام ٢٠١١ ثورة شبابية طالبت برحيل الرئيس علي عبد الله صالح.
- وُقعت المبادرة الخليجية أواخر عام ٢٠١١، والتي نصّت على نقل السلطة إلى نائبه، عبد ربه منصور هادي.
- رغم الطابع السلمي الظاهري، فشلت عملية الانتقال لاحقاً، ودخلت البلاد في صراع مسلح شامل بحلول عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

وبالتالي، يُمثّل عام ٢٠١١ بداية الانهيار التدريجي للدولة اليمنية، ونقطة مرجعية لتحليل تفكك المؤسسات وتدخل الجهات الإقليمية الفاعلة، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والحوثيين.

الإطار المكاني: اليمن وليبيا.

رابعاً: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى:

١. تحليل السياق السياسي والمؤسسي في كل من اليمن وليبيا بعد عام ٢٠١١.
٢. تحديد التحديات الرئيسية التي تعيق بناء المؤسسات في كلا البلدين.
٣. مقارنة التجربتين واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف.
٤. تقديم رؤية تحليلية حول فرص ونتائج بناء الدولة في الدول الخارجة من الصراع.
٥. إبراز دور الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في عملية بناء الدولة.

خامسا: منهج الدراسة

يعتمد هذا البحث على المنهج المقارن التحليلي، بهدف دراسة وتحليل أوجه الشبه والاختلاف في التحديات التي تواجه عمليات بناء المؤسسات في البلدان الخارجة من الصراع، من خلال مقارنة حالي اليمن وليبيا بعد عام ٢٠١١.

وقد تم اختيار اليمن وليبيا بسبب أوجه التشابه الكبير في السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي رافقت انهيار الدولة المركزية، وظهور فواعل مسلحة غير رسمية، والتدخلات الخارجية المؤثرة.

يعتمد المنهج المقارن في هذا السياق على تحليل الأبعاد التالية:

- السياق السياسي والمؤسسي لما بعد الصراع.
 - التحديات الهيكلية والإدارية في عملية بناء المؤسسات.
 - أدوار الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية.
 - نتائج العملية المؤسسية ومدى التقدم أو الفشل في إعادة بناء الدولة
- ويتيح هذا المنهج فهماً عميقاً للعوامل المشتركة والتميزة في كل تجربة، مما يسمح باستخلاص الأنماط العامة، وتقديم رؤية تفسيرية للنتائج المتباينة لبناء الدولة في السياقين اليمني والليبي.

سادسا: الدراسات السابقة

١- دراسات حول الحالة الليبية:

دراسة يوسف محمد السواني. (٢٠٢٢)^١، تُحلل الدراسة فشل العدالة الانتقالية في ليبيا بسبب غياب المصالحة الوطنية، مما أدى إلى استمرار الانقسام السياسي وتعثر بناء الدولة. ودراسة **Mohammed El-Katiri** (٢٠١٢)^٢ تُبرز الدراسة التحديات التي تواجه بناء الدولة في ليبيا بعد الثورة، مع التركيز على

دور القبائل وغياب احتكار الدولة لاستخدام القوة. ودراسة Christopher K. Lamont (٢٠١٦) ^٣ تتناقش الدراسة كيف أن التدخلات في العدالة الانتقالية كانت محدودة ومرتبطة بمؤسسات ضعيفة، مما أدى إلى تعزيز الانقسامات بدلاً من تحقيق الاستقرار، ودراسة Wolfram Lacher (٢٠٢٠) ^٤ تتناول الأسباب البنوية والسياسية لتفكك الدولة الليبية بعد عام ٢٠١١، حيث يُحلل بشكل معمق تطور الصراع الداخلي، وصعود شبكات القوة المحلية (الميليشيات، الزعامات القبلية، قادة المدن)، وتأثير ذلك على مؤسسات الدولة المركزية، ودراسة Hamid Irhiam, Michael Schaeffer, & Kazuo Watanabe (٢٠٢٣) ^٥، تقدم هذه الدراسة، التي أعدها فريق من الباحثين في البنك الدولي، تقييماً شاملاً للعقبات التي تواجه بناء مؤسسات شاملة وشبه ديمقراطية في ليبيا بعد ٢٠١١. يشير المؤلفون إلى أن غياب المشاركة السياسية الواسعة، وسيطرة النخب المحلية المسلحة، وتفكك شبكات تقديم الخدمات العامة، أعاقَت تشكل مؤسسات دولة فعالة.

٢- دراسات الحالة - اليمن

دراسة، Mohammad Al-Saidi (2020) ^٦ يناقش الكتاب تأثير إرث الدولة اليمنية المتمثل في الخدمات المدنية والإصلاح الإداري على هشاشة النظام، مع توثيق كيفية تحول هذه الخدمات إلى أدوات للمحسوبية والقبلية بعد عام ٢٠١١. ودراسة خالد حميد (٢٠١٨) ^٧، يقدم أوراق عمل تشمل الهيكل المؤسسي المقترح لإعادة الإعمار في اليمن، مع التركيز على إنشاء هيئة مستقلة تتولى تنسيق جهود إعادة بناء الدولة على مستويات محلية ووطنية. دراسة Peter Salisbury (٢٠١٥) ^٨، تناولت الدراسة كيف أدى انهيار الدولة المركزية في اليمن، خاصة بعد عام ٢٠١١، إلى فراغ أمني وسياسي، ما سمح بتمدد جماعات مسلحة (كالحوثيين والقاعدة). يشير Salisbury إلى أن الصراع في اليمن يعكس هشاشة البنية المؤسسية القائمة على التوافق النخبوي، لا على المشاركة الشعبية، وأن التنافس الإقليمي ساهم في تعقيد

مسارات بناء الدولة. كما أكد أن غياب مؤسسات أمنية وقضائية مستقلة كان من أبرز أسباب انزلاق البلاد نحو الحرب الأهلية.

٣- دراسات مقارنة – ليبيا واليمن أو مع دول أخرى

دراسة Ahmed Morsy (٢٠٢٢) ^٩ تناولت هذه الدراسة المقارنة التحديات البنيوية والاجتماعية والسياسية التي تعرقل بناء الدولة في ثلاث دول عربية مزقتها النزاعات المسلحة: ليبيا، سوريا، واليمن. وسعت إلى تقييم إمكانية بناء عقد اجتماعي جديد يحقق الاستقرار المحلي ويدعم إعادة بناء المؤسسات.. ودراسة Istituto Affari Internazionali (IAI) (٢٠١٨) ^{١٠}، تقدّم هذه الدراسة تحليلًا مقارنًا لظاهرة تآكل الدولة في أربع دول عربية تعرّضت لصراعات مسلحة بعد عام ٢٠١١. تتناول الورقة كيف أدى العنف السياسي وتفكك المؤسسات الأمنية والإدارية إلى انهيار قدرة الدولة المركزية في كل من العراق، ليبيا، اليمن وسوريا.

وتقارن الدراسة بين أنماط تفكك الدولة: فترى أن سوريا واجهت تآكلًا تدريجيًا مع احتفاظ جزئي بالمركز، بينما انزلقت ليبيا إلى تفكيت أفقي للمؤسسات، في حين تعاني اليمن من ازدواج سلطات حاد بين المركز والأقاليم. كما تحلل تأثير التدخل الإقليمي على فرص إعادة بناء المؤسسات.

سابعاً: تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة: فيتناول المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لبناء المؤسسات في الدول الهشة خلال التحول من الصراع، أما المحور الثاني: إشكاليات بناء الدولة ومؤسساتها ليبيا واليمن نموذجًا، بينما يتناول المحور الثالث: تقييم الجهود الوطنية والدولية في بناء الدولة ومسارات التعافي المؤسسي في ليبيا واليمن

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لبناء المؤسسات في الدول الهشة خلال التحول من الصراع

يُعد بناء المؤسسات أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية في الدول التي تعاني من أوضاع هشة وتحولات جذرية عقب فترات من الصراع الداخلي أو المسلح، ويستمد هذا المحور أهميته من كونه يؤسس للفهم النظري والمفاهيمي لمصطلحات تُعد مركزية في هذا المجال، مثل "الدولة الهشة"، و"بناء المؤسسات"، و"الانتقال من الصراع"، حيث تتقاطع الأبعاد السياسية، والقانونية، والاقتصادية، والأمنية.

لا يمكن فهم الإشكاليات التي تواجه هذه الدول دون العودة إلى جذور هذه المفاهيم وتحليل السياقات التي تعمل فيها المؤسسات في بيئات تفتقر إلى أدنى حد من الاستقرار، وتعاني من ضعف الحوكمة، وانقسامات النخبة، وتحديات إعادة دمج المجتمعات المتضررة من النزاعات، لذلك، يُسلط هذا المحور الضوء على تطور مفهوم الدولة، والاختلافات بين مفهومي بناء الدولة وبناء المؤسسات، والخصائص النظرية للدول ما بعد النزاع، وطبيعة المؤسسات في سياق الهشاشة.

كما يهدف إلى توضيح الإشكالات المفاهيمية المرتبطة باستخدام هذه المصطلحات في الأدبيات الأكاديمية والسياسية، خاصة في ظل تعدد التوجهات التي تتبناها الجهات الفاعلة والمنظمات الدولية المعنية بإعادة الإعمار والانتقال الديمقراطي.

يتناول هذا المحور الأسس النظرية والمفاهيمية لفهم بناء المؤسسات في الدول خلال مراحل الانتقال من الصراع، من خلال تحليل المفاهيم الأساسية والنظريات التفسيرية، مع أثارها على حالي ليبيا واليمن.

أولاً: الإطار المفاهيمي لبناء الدولة ومؤسساتها في السياقات الهشة خلال الخروج من الصراع

١. مفهوم بناء الدولة:

تعد الدولة وحدة أساسية في النظام الدولي، ويتم تعريفها وفقاً لمفهوم ماكس فيبر بأنها: "الكيان الذي يحتكر الاستخدام المشروع للقوة داخل إقليم محدد".^{١١}

يُشير مفهوم بناء الدولة إلى العملية التي يتم من خلالها إنشاء المؤسسات السياسية والقانونية والاقتصادية القادرة على إدارة المجتمع وضمان الأمن وتوفير الخدمات العامة وتعزيز سيادة القانون، كما يشمل إعادة هيكلة العلاقة بين الحكومة والمجتمع بعد فترات الصراع أو الانهيار المؤسسي.

يرى كراسنر أن بناء الدولة في حالات الفشل المؤسسي يتطلب إنشاء مؤسسات بديلة قد لا تكون مبنية على السيادة المطلقة، بل على تقاسم السيادة أو إعادة تعريفها.^{١٢}

ويؤكد ميجدال أيضاً أن الدولة الضعيفة تفشل في ممارسة الرقابة والسيطرة الاجتماعية وبالتالي تصبح غير قادرة على أداء وظائفها الأساسية.^{١٣}

ويؤكد Fukuyama أن بناء الدولة لا يقتصر على مجرد وجود مؤسسات، بل يتطلب فاعليتها وكفاءتها في أداء وظائفها الأساسية.^{١٤}

٢. مفهوم الدولة الفاشلة والهشة وخصائصها

تُستخدم مصطلحات مثل "الدولة الفاشلة" و"الدولة الهشة" لوصف الدول التي تعاني من ضعف مؤسسي حاد، وغالباً ما ترتبط هذه المفاهيم بسياقات ما بعد الصراع، مثل ليبيا واليمن، ويشير تقرير صندوق السلام لعام ٢٠٢٣ إلى أن ليبيا واليمن يحتلان مرتبة عالية في مؤشرات الهشاشة نظراً لضعف الحكومة المركزية وغياب الاحتكار الشرعي للقوة.

ومن خصائص الدول الفاشلة أو الهشة أنها تعاني من قصور في قدرتها على توفير الأمن، فرض القانون، تقديم الخدمات العامة، أو تحقيق التنمية الاقتصادية. أما الدولة الفاشلة، فهي دولة فقدت شرعيتها وعجزت تمامًا عن ممارسة سيادتها على أراضيها.

وفقًا لتقرير Fragile States Index (٢٠٢٣)، جاءت ليبيا واليمن من بين أكثر الدول هشاشة في العالم، استنادًا إلى مؤشرات تشمل التشرذم السياسي، تدهور الأمن، التدخل الخارجي، والانهيار الاقتصادي.^{١٥}

٣. مفهوم بناء المؤسسات

يشير مفهوم بناء المؤسسات إلى الجهود المبذولة لإعادة بناء الأجهزة الإدارية والسياسية والقانونية للدولة بما يضمن الاستقرار ويحقق الحد الأدنى من الحوكمة

وقد أوضح Roland Paris و Timothy Sisk أن بناء المؤسسات في الدول الخارجة من الصراع يواجه معضلة محورية، ألا وهي: التوازن بين الاستقرار الفوري والتحول الديمقراطي طويل الأمد^{١٦}

وهذا يعني أن المؤسسات لا تُبنى فقط تقنيًا، بل في سياق سياسي معقد تتداخل فيه المصالح والانقسامات، مما يتطلب إطارًا شاملاً يجمع بين بناء السلام وبناء الدولة.

٤. مفهوم "الدول الخارجة من الصراع"

يُشير هذا المفهوم إلى مرحلة انتقالية تقع بين حالي الحرب والسلام، تتسم بعدم الاستقرار المؤسسي والسياسي

وقد عرّفها منظمة International IDEA بأنها: منطقة رمادية بين الصراع والسلام، تتطلب إعادة بناء العقد الاجتماعي، وإنشاء مؤسسات تتمتع بالشرعية والاستمرارية.^{١٧}

ثانياً: النظريات المفسرة لبناء الدولة ومؤسساتها

هناك عدة نظريات تناولت بناء الدولة في ظروف الهشاشة والصراع، ومن أبرزها:

١. نظرية الدولة الهشة (Fragility Theory)

ترى أن الدول الهشة تعاني من ضعف الشرعية وعدم قدرتها على السيطرة على المنطقة، كما أن مؤسساتها معرضة للانحيار في مواجهة الضغوط الأمنية والسياسية.^{١٨}

٢. نظرية المجتمع القوي والدولة الضعيفة (Strong Societies, Weak States)

يفترض Migdal أن الدولة تضعف عندما تتفوق هياكل المجتمع غير الرسمية (القبائل، الطوائف، الجماعات المسلحة) على مؤسسات الدولة الرسمية. في حالات مثل اليمن وليبيا، تؤدي القوة المجتمعية إلى تفويض سلطة الدولة المركزية وتفكيك سيادتها. حيث تُشكّل القبائل والجماعات المسلحة سلطة موازية للدولة الرسمية.^{١٩}

٣. نظرية الحوكمة المختلطة (Hybrid Governance)

ترى أن الجهات الفاعلة غير الحكومية (كالميليشيات، والقادة المحليين) قد تمارس وظائف الدولة في ظل غيابها، كما في الحالة الليبية بعد ٢٠١١.^{٢٠}

٤. نظرية المؤسسات في بيئات السيادة المحدودة (Limited Statehood Theory)

تُعد هذه النظرية من أبرز الأطر التحليلية لفهم طبيعة السلطة في الدول الفاشلة، حيث تفترض إمكانية وجود حوكمة فعالة خارج إطار الدولة الرسمي، بشرط توافر الشرعية المحلية والثقة الاجتماعية، وتفترض النظرية أن الجماعات غير الحكومية (مثل الميليشيات أو القبائل) قادرة على ممارسة وظائف الدولة في ظل غيابها المؤسسي.

ترى أن بناء المؤسسات في البيئات الخارجة من الصراع يتطلب القبول بواقع السيادة المحدودة، حيث لا تحتكر الدولة توفير الوظائف الأساسية، بل تتشارك فيها جهات فاعلة غير حكومية كالقبائل والميليشيات والمنظمات الدولية. وتؤكد النظرية على

أهمية الشرعية والثقة الاجتماعية كشرطين أساسيين لفعالية أي شكل من أشكال الحوكمة.^{٢١}

ثالثاً: تطبيق الإطار النظري على حالي ليبيا واليمن

في ليبيا: أوضح تقرير صادر عن المعهد الإيطالي للدراسات الدولية أنه بعد انهيار نظام القذافي، غابت الدولة المركزية، وتعددت مراكز السلطة، علاوة على ذلك، خلق التشرذم السياسي وتعدد الميليشيات المسلحة مارست فيها جهات فاعلة غير رسمية السلطة، مما يجعل ليبيا نموذجاً لتطبيق نظرية السيادة المحدودة، حيث تُدير الميليشيات والمؤسسات الاقتصادية المهمة شؤون الدولة دون احتكار الدولة الرسمية لهذه الوظائف.^{٢٢}

أما في اليمن: فتشير دراسة أجرتها مؤسسة International IDEA إلى أن الحكم المحلي والمؤسسات القبلية أصبحت البديل الواقعي لمؤسسات الدولة، لا سيما في ظل تعدد السلطات بين الحكومة المعترف بها دولياً والحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي، حيث تفككت الدولة إلى سلطات محلية وإقليمية (الحوثيون، المجلس الانتقالي، الحكومة المعترف بها دولياً)، وتبرز ب نظرية المجتمع القوي والدولة الضعيفة وضوح، لا سيما مع قوة الهياكل القبلية والسلطات غير الحكومية. كما يمثل اليمن حالة نموذجية لغياب نموذج موحد لبناء الدولة بعد انتهاء الصراع، على الرغم من التدخل الأجنبي المكثف.^{٢٣}

المحور الثاني: إشكاليات بناء الدولة ومؤسساتها ليبيا واليمن نموذجاً

بعد عام ٢٠١١، تواجه ليبيا واليمن أزمة في إعادة بناء مؤسسات الدولة في بيئات هشة، تتسم بتفكك المؤسسات، ومراكز الشرعية الموازية، والفساد المالي والسياسي، والتدخلات الخارجية. ويتناول هذا المحور الأبعاد المؤسسية والنظرية لهذه الإشكاليات، من خلال تحليل معمق لمصادر موثوقة وحديثة.

أولاً: الخلفية السياسية والمؤسسية لليبيا واليمن

شهدت ليبيا واليمن تحولات جذرية في بنيتهما السياسية والمؤسسية في أعقاب اندلاع الصراعات المسلحة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥ على التوالي.

١. السياق السياسي والمؤسسي في ليبيا بعد ٢٠١١

أسفر الإطاحة بالنظام السابق عن حالة من التفكك الشديد للهياكل السياسية والمؤسسية، حيث أصبحت البلاد مسرحاً للصراعات المحلية والإقليمية المعقدة ظهور العديد من الكيانات الاستبدادية، وتنافس على الشرعية والسيطرة الإقليمية. فقد أشار Wolfram Lacher إلى أن عدم وجود دولة مركزية أدى إلى ظهور شبكات استبدادية محلية منافسة، وتعميق الأقسام السياسية والإقليمية، مما يعوق بشدة إعادة بناء الدولة ومؤسساتها الحيوية.^{٢٤}

أ- انهيار مؤسسات الدولة بعد الثورة: بعد الإطاحة بنظام القذافي، دخلت ليبيا مرحلة فراغ مؤسسي حاد، حيث غابت السلطة المركزية وتفككت أجهزة الدولة، وخاصة قطاعي الأمن والعدالة، وأصبح الفراغ السياسي بيئة خصبة لظهور الميليشيات المسلحة وتعدد مراكز النفوذ المحلية والإقليمية.

ب- محاولات بناء الجيش والمؤسسات الأمنية: على الرغم من التحديات، شهدت ليبيا عدة محاولات لإعادة هيكلة الجيش الليبي، من خلال مبادرات داخلية ودعم خارجي، وخاصة في الشرق من خلال الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، ومع ذلك، لم تنجح الجهود في توحيد المؤسسة العسكرية على مستوى وطني حتى ٢٠٢٤.^{٢٥}

ج- نقطة القوة: استمرارية بعض مؤسسات الدولة رغم الفوضى: يُعد بقاء المؤسسة الوطنية للنفط والبنك المركزي في طرابلس يعملان دون توقف خلال النزاعات الداخلية مؤشراً على وجود نواة مؤسسية متماسكة يمكن البناء عليها، مما يُشكل مدخلاً إيجابياً لإعادة بناء مؤسسات الدولة لاحقاً.

٢. السياق السياسي والمؤسسي في اليمن بعد ٢٠١١

أدى تصاعد النزاع منذ ٢٠١٥ إلى تدهور غير مسبوق في مؤسسات الدولة، فقد أضعفت الحرب أجهزة الحكومة المركزية وتسببت في انقسام مؤسسات الدولة بين مختلف أطراف الصراع، ووفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2021)، فإن المؤسسات الحكومية في اليمن فقدت جزءاً كبيراً من فعاليتها، وتفاقت أزمات الحكومة والخدمات العامة، مما يهدد إمكانية التعافي المؤسسي في المستقبل القريب.^{٢٦}

أ- **تفكك مؤسسات الدولة وتعدد السلطات:** أدت الأزمة اليمنية منذ ٢٠١٤ إلى انقسام سياسي حاد، حيث سيطر الحوثيون على صنعاء، بينما احتفظت الحكومة الشرعية بوجود رمزي في عدن. كما برز المجلس الانتقالي الجنوبي كفاعل مؤسسي مستقل، مما أدى إلى تعدد السلطات وفقدان الدولة المركزية فعاليتها.^{٢٧}

ب- **دور المبادرات الخارجية في ضبط المشهد:** ساهمت المبادرة الخليجية (٢٠١١) في انتقال السلطة سلمياً بعد الثورة، لكنها لم تنجح في معالجة الأسباب الجذرية للصراع. كما حاول اتفاق الرياض (٢٠١٩) التوفيق بين المجلس الانتقالي والحكومة الشرعية، لكن تنفيذ الاتفاق ظل جزئياً.

ج- **تدخل الأطراف الإقليمية في إدارة المؤسسات:** لعب التدخل السعودي والإماراتي أدواراً مزدوجة في دعم الحكومة الشرعية من جهة، ودعم الفصائل المحلية المسلحة من جهة أخرى، مما زاد من تعقيد مشهد بناء الدولة. في المقابل، تلقى الحوثيون على دعمًا إيرانيًا، مما عزز قوتهم العسكرية وقدرتهم على إدارة مؤسسات موازية.

د- **نقطة القوة: خبرة اليمنيين في الحكم المحلي:** على الرغم من التشرذم، إلا أن بعض السلطات المحلية قادرة على تقديم الخدمات في غياب الدولة المركزية، مما

يُظهر وجود تقاليد حكم محلي يمكن الاستفادة منها لاحقاً في عملية إعادة بناء المؤسسات.^{٢٨}

وتُظهر المقارنة بين المسارين الليبي واليمني، كما ناقشها سلطان بركات (Barakat, 2015)، أن إعادة بناء المؤسسات في حالات ما بعد الصراع تتطلب توافر بيئة أمنية مستقرة، وإجماع سياسي داخلي، وإطار دولي داعم، وهي شروط لم تتحقق بشكل كافٍ في كلا البلدين، مما ساهم في استمرار حالة الهشاشة المؤسسية والسياسية.^{٢٩}

ثانياً: إشكاليات بناء لدولة ومؤسساتها في ليبيا واليمن

١. ضعف الشرعية السياسية وتعدد مراكز السلطة: تعاني كل من ليبيا واليمن من تعدد الحكومات والسلطات، ما أدى إلى غياب سلطة سيادية واضحة.

في الحالة الليبية، تناقش رسولي في ورقتها البحثية بأن ليبيا دخلت مرحلة انتقالية محفوفة بالتحديات منذ ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١: فالعملية السياسية لا تزال غير مستقرة، والعوامل القبلية تلعب دوراً رئيسياً في تفكيك الهياكل المؤسسية، بينما تؤثر التدخلات الخارجية بشكل واضح في تشكيل مسارات السلطة، وتعتقد أن مؤتمر برلين (يناير ٢٠٢٠) يمثل نقطة محورية لفهم التناقضات الداخلية وتأثير العوامل الخارجية على عملية بناء الدولة الليبية.^{٣٠}

ركز الجندي وعون في دراستهم على فشل النماذج الانتقالية في ليبيا، حيث تشكلت سلطات جديدة مثل المؤتمر الوطني والهيئة التأسيسية، لكنها فشلت في إرساء شرعية مستدامة ويُعزى ذلك إلى ضعف الحوكمة، وانسداد المجال المدني، وتنامي الانقسامات القبلية، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية التي حدّت من قدرة النخب على بناء مؤسسات كفوءة ومستقرة.^{٣١}

أدى غياب تسوية سياسية شاملة بعد ٢٠١١ إلى صراع ثلاثي على السلطة بين البرلمان في طبرق، والمجلس الأعلى للدولة في طرابلس، وحكومة ثالثة في سرت، وقد أثر هذا الصراع سلباً على تطوير بناء المؤسسات السيادية مثل الجيش، الشرطة،

والقضاء، ويعتقد Elhudairi أن هذا الصراع ساهم في ترسيخ حالة "الدولة الموازية"، حيث تُدير الميليشيات والجماعات المسلحة بإدارة بعض المهام الأمنية والاقتصادية خارج مؤسسات الدولة الرسمية.

وفي اليمن، فقد أدى الانقسام السياسي والعسكري بين حكومة عدن المعترف بها دوليًا، وسلطة الحوثيين في صنعاء، إلى نشوء مؤسسات متوازية، ما أفقد الدولة من قدرتها على توفير الخدمات الأساسية، وأضعف من حضورها في المحيط الاجتماعي والاقتصادي.^{٣٢}

٢. التوظيف السياسي للمؤسسات

تُظهر تقارير أن المؤسسات العامة في ليبيا تُستغل على نطاق واسع من قِبل الجهات السياسية لتحقيق مكاسب شخصية، لا سيما في قطاعي النفط والمصارف، مما يُضعف الحوكمة الرشيدة. كما تُستغل هذه المؤسسات لتوزيع الريع بين النخب المسلحة والقبلية لضمان استمرار الولاءات، بدلاً من بناء نظام مؤسسي قائم على الكفاءة والاستقلالية.^{٣٣}

٣. تدخلات خارجية تعمق الانقسام

في كل من اليمن وليبيا، ساهمت التدخلات الخارجية في دعم أطراف مُعيّنة، مما جعل مؤسسات الدولة رهينة لأجندات خارجية. ففي ليبيا، دعمت القوى الإقليمية والدولية تشكيلات أمنية ومجالس سياسية مُعارضة، مما صعب بناء مؤسسة عسكرية مُوحدة. ويوضح أن غياب مشروع وطني شامل وتنامي التنافس الإقليمي على النفوذ في ليبيا حوّل المؤسسات إلى أدوات للصراع بدلاً من أدوات للاستقرار.^{٣٤}

٤. هشاشة بيئة ما بعد الصراع

لا تزال بيئة ما بعد الصراع في كلا البلدين غير مهيأة لتكوين مؤسسات قوية، نظرًا لانتشار السلاح، وضعف الأمن، وضعف ثقة المجتمع، وغياب رؤية وطنية موحدة

لبناء الدولة. ويشير تقرير وكالة Reuters (٢٠٢٤) إلى أن المؤسسات الليبية تعاني من أزمة "شرعية مزدوجة"، حيث يرفض جزء كبير من السكان الاعتراف بالحكومات القائمة، ما يعمق من فقدان الثقة بين المواطن والدولة.^{٣٥}

بالنظر إلى العرض السابق لمشاكل بناء الدولة ومؤسساتها في كلٍّ من ليبيا واليمن، يتضح أن السياقين يشتركان في قواسم مشتركة من حيث تعقيدات الواقع السياسي، وانهيار البنى المؤسسية، وتضارب الولاءات الداخلية، وتدخلات الأطراف الخارجية. ولتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين بشكل منهجي، يعرض الجدول المقارن التالي أهم سمات المشكلة المؤسسية في كل حالة، كأداة تحليلية تُمكننا من استنتاج الاتجاهات العامة ومجالات التباين الهيكلي بين النموذجين.

جدول رقم (١)

مقارنة تحليلية بين اليمن وليبيا		
الإشكالية	ليبيا	اليمن
ضعف الشرعية وتعدد مراكز السلطة	٣ حكومات متنافسة (طبرق، طرابلس، سرت) ومؤسسات سيادية منقسمة. ظهور الميليشيات كقوة موازية للدولة.	انقسام بين حكومة عدن المعترف بها دولياً وسلطة الحوثيين في صنعاء - مؤسسات مزدوجة وغير فاعلة
التوظيف السياسي للمؤسسات	استغلال موارد النفط والمصرف المركزي لتوزيع الريع بين النخب المسلحة والقبلية - غياب الشفافية.	السياق اليمني يشهد أيضاً استغلال موارد الدولة من قبل سلطات الأمر الواقع
التدخلات الخارجية	دعم إقليمي ودولي لفصائل سياسية وأمنية مختلفة. صعوبة توحيد المؤسسة العسكرية. تنافس إقليمي واضح	التدخل الخارجي حاسم، خصوصاً من التحالف العربي وإيران - دعم أطراف الصراع على حساب مؤسسات الدولة
هشاشة بيئة ما بعد الصراع	انتشار السلاح - غياب الثقة المجتمعية - ازدواجية الشرعية - عدم الاعتراف الشعبي بالمؤسسات	انهيار الثقة المجتمعية، تحديات في الخدمات، انتشار العنف وغياب المشروع الوطني.

*المقارنة من إعداد الباحثة

وترى الدراسة أن بناء الدولة في كلتا الحالتين في بيئة ما بعد الصراع يتطلب أكثر من مجرد وقف القتال، بل إعادة هندسة العلاقة بين الشرعية، المؤسسات، والمجتمع على أساس التوافق والحكم وهي عناصر غائبة حالياً في كل من ليبيا واليمن.

المحور الثالث: تقييم الجهود الوطنية والدولية فى بناء الدولة ومسارات التعافى المؤسسى فى ليبيا واليمن

فى أعقاب النزاعات العنيفة التى شهدتها كل من ليبيا واليمن، أصبحت جهود بناء الدولة وتعزيز مؤسسات الحكم الرشيد محل اهتمام وطنى ودولى كبير. يواجه كلا البلدين تحديات معقدة تتعلق بإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وتحقيق الاستقرار، والحوكمة الرشيدة، فى ظل بيئة أمنية وسياسية هشة، تنطوي هذه الجهود على تداخل أدوار الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية، مما يتطلب تقييماً دقيقاً لأثر هذه المبادرات على عمليات التعافى المؤسسى.

أولاً: مبادرات الفاعلين المحليين فى بناء المؤسسات وتعزيز الحكم

تشكل المبادرات المحلية أحد الأعمدة الرئيسية فى مساعي بناء الدولة، حيث تلعب القبائل، والمجالس المحلية، والنخب السياسية، دوراً مهماً فى استعادة الثقة بالمؤسسات وتوفير الحد الأدنى من الخدمات العامة.

السياق الليبي:

فى ليبيا، تعددت المبادرات المحلية بعد عام ٢٠١١، بما فى ذلك إنشاء البلديات وتشكيل تحالفات محلية لإدارة الأمن والخدمات، مثل تجربة بلدية مصراتة والمجلس البلدى الزنتان، إلا أن هذه المبادرات تأثرت سلباً بتعدد الحكومات وتضارب الشرعية.^{٣٦}

فى دراسته عبد السلام الحضيرى وخالد العريبي(2023) ، حول بناء الدولة والتحديات الأمنية فى ليبيا ما بعد القذافي، ويشير الحضيرى والعريبي إلى ثلاث مراحل رئيسية لعملية الانتقال السياسى بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥، ويعتبران أن غياب استراتيجية واضحة لنزع السلاح وإعادة الإدماج والمساءلة، بما فى ذلك العدالة الانتقالية، أضعف المؤسسات الجديدة بشكل جذري، ويخلصان إلى أن هذه القضايا الأمنية كانت من أبرز العوائق أمام تحقيق الاستقرار المؤسسى.^{٣٧}

السياق اليمني:

في اليمن، بُذلت جهود مماثلة في مناطق خارج سيطرة الحوثيين، مثل مأرب وعدن، حيث سعت السلطات المحلية لتوفير الخدمات والحفاظ على قدر من الاستقرار الإداري إلا أن هذه المبادرات لا تزال محدودة بسبب التدخلات العسكرية والانقسامات السياسية.^{٣٨}

ثانيًا: دور المجتمع الدولي والمنظمات الأممية والإقليمية في دعم الاستقرار المؤسسي

أسهمت الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، وعدد من الجهات المانحة الدولية، في دعم برامج بناء المؤسسات في الدول الخارجة من الصراعات، من خلال الدعم المالي والفني، والمساعدة في الحوار السياسي

السياق الليبي:

أشرفت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) على عدد من مبادرات بناء القدرات، ودعمت عملية الحوار السياسي، إلا أن الانقسام بين الشرق والغرب حدّ من فاعلية الدعم الدولي، لا سيما في ظل تضارب الأجندات الدولية.^{٣٩}

السياق اليمني:

في اليمن، كان دور الأمم المتحدة أكثر تماسكًا من خلال مكتب المبعوث الأممي، ودعم البنك الدولي وجهات إنمائية أخرى لمشاريع المياه والتعليم والصحة، إلا أن فاعلية هذا الدعم تراجعت بسبب القيود التي فرضتها أطراف النزاع على الأرض.^{٤٠}

ثالثًا: المخطط الزمني لتطور جهود بناء الدولة في ليبيا واليمن (٢٠١١-٢٠٢٥)

لفهم الإطار الزمني الذي جرت خلاله محاولات بناء الدولة، والتميز بين التحولات المرحلية والمؤسسية، وقبل الانتقال إلى تحليل المسارات الممكنة لاستعادة المؤسسات، من الضروري مراجعة الجداول الزمنية الرئيسية التي شكلت التحولات في مسارات

الجهات الفاعلة المحلية والدولية في كل من ليبيا واليمن. يوضح الجدول الزمني التالي تسلسل الأحداث الرئيسية وفقاً لسياقاتها الزمنية والسياسية والمؤسسية، مما يساهم في فهم مركب لأطر الاستجابة المؤسسية بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٥.

يوضح الشكل (٢) هذا التسلسل الزمني، مسلطاً الضوء بوضوح على الفترات التي شهدت تصعيداً في الصراع، وتقدماً في عملية التفاوض، أو ركوداً مؤسسياً. كما يوضح مدى التداخل بين الجهود الوطنية والعمليات الدولية والنتائج المتقلبة بين البلدين.

جدول رقم ٢

المخطط الزمني المقارن ٢٠٢٥-٢٠١١		
اليمن	ليبيا	السنة
٢٠١١	سقوط نظام القذافي - بداية الصراع بين الميليشيات ^{٤١}	بداية الثورة ضد نظام علي عبد الله صالح ^{٤٢}
٢٠١٢-٢٠١٤	انتخابات المؤتمر الوطني - اضطراب سياسي وأمني ^{٤٣}	انتقال السلطة إلى عبدربه منصور هادي - مؤتمر الحوار الوطني
٢٠١٥	بدء الحرب الأهلية وانقسام المؤسسات ^{٤٤}	سيطرة الحوثيين على صنعاء - تدخل التحالف العربي ^{٤٥}
٢٠١٦-٢٠١٨	اتفاق الصخيرات - انقسام السلطة بين حكومة الوفاق والبرلمان ^{٤٦}	تصعيد عسكري وإنساني - تفكك الدولة ^{٤٧}
٢٠١٩	هجوم حفتر على طرابلس - فشل المسار العسكري ^{٤٨}	اتفاق الرياض بين الحكومة والمجلس الانتقالي ^{٤٩}
٢٠٢٠	هدة غير مستقرة - تدخلات خارجية متزايدة	تفشي كورونا - استمرار المواجهات
٢٠٢١	انتخاب حكومة موحدة برئاسة الدبيبة - تأجيل الانتخابات	تشكيل مجلس رئاسي بديل للحكومة الشرعية
٢٠٢٢	صراع بين حكومتين (الدبيبة وباشاغا)	هدة أممية مؤقتة - تحسن نسبي في الوضع الإنساني ^{٥٠}
٢٠٢٣	انسداد سياسي - تفاقم الأزمة الاقتصادية	فشل تجديد الهدنة - تصاعد في المواجهات العسكرية
٢٠٢٤	تحركات أممية لإعادة المسار الانتخابي	جهود إقليمية لإحياء المفاوضات - تفكك داخلي في الحكومة اليمنية
٢٠٢٥ (توقعات/مؤشرات)	فرصة لإنهاء الانقسام المؤسسي بدعم أممي - تحضيرات لانتخابات محتملة ^{٥١}	مفاوضات سعودية-حوثية قد تؤسس لهدنة دائمة - جهود لتوحيد البنك المركزي ^{٥٢}

هذا المخطط من اعداد الباحثة

يتبين من المخطط أن كلا البلدين شهدا ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى مرحلة الانتقال بعد الثورات (٢٠١١-٢٠١٣) ^{٥٣}

- سقوط الأنظمة السلطوية (القذافي وصالح).
- بدء محاولات الانتقال السياسي بدعم محلي ودولي.
- تأسيس هيئات سياسية جديدة (مثل المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، ومؤتمر الحوار الوطني في اليمن).

المرحلة الثانية: الانقسام والانهايار المؤسسي (٢٠١٤-٢٠١٨) ^{٥٤}

- تصاعد العنف وظهور سلطات موازية في كلا البلدين.
- في ليبيا: اندلاع حرب أهلية ثانية.
- في اليمن: سيطرة الحوثيين على صنعاء وبدء العمليات العسكرية بقيادة السعودية.
- تعثر العملية السياسية، وتراجع دور المؤسسات.

تؤكد هذه المراحل على أهمية ربط التوقيت السياسي بنوعية التدخلات والسياسات التي المتبعة، مما يدعم الرؤية التي يتبناها البحث حول ضرورة بناء مؤسسات الدولة وفق نهج متكامل يراعي التدرج والخصوصيات الوطنية.

المرحلة الثالثة: مبادرات إعادة بناء المؤسسات (٢٠١٩-٢٠٢٥) ^{٥٥}

- إطلاق حوارات أممية ومحلية لوقف إطلاق النار.
- في ليبيا: مؤتمر برلين (٢٠٢٠)، توقيع اتفاق وقف إطلاق النار (٢٠٢٠)، والانتخابات المؤجلة (٢٠٢١-٢٠٢٢).
- في اليمن: اتفاق الرياض (٢٠١٩)، ومجلس القيادة الرئاسي (٢٠٢٢).
- تنامي المبادرات المحلية، وجهود للمجتمع الدولي لدعم الاستقرار المؤسسي.

رابعاً: تحليل مسارات التعافي المؤسسي والحوكمة الممكنة في السياقات الهشة

يتطلب التعافي المؤسسي في الدول الهشة اتباع نهج تدريجي وشامل يأخذ في الاعتبار السياقات المحلية، وأولويات المواطنين، ومخاطر إعادة إنتاج الهشاشة من جديد.

السياق الليبي:

يتجه المسار في ليبيا نحو تعزيز اللامركزية التدريجية، وإنشاء مؤسسات الرقابة، والمصالحة الاجتماعية المدعومة أمميًا، إلا أن غياب الأساس الدستوري والقانوني المستقر يشكل عائقًا كبيرًا..^{٥٦}

السياق اليمني:

أما في اليمن، يعتمد التعافي المؤسسي إلى حد كبير على إنهاء الحرب، وتفعيل نظام الحكم المحلي، وبناء المؤسسات الأمنية والاقتصادية القادرة على العمل في بيئة ما بعد الصراع، وهو ما يظل مرهونًا باتفاق سياسي شامل..^{٥٧}

تُظهر التجربتان الليبية واليمنية أن التعافي المؤسسي لا ينفصل عن السياقين السياسي والأمني، وأن تعدد الأطراف الفاعلة، داخليًا وخارجيًا، قد يؤدي إلى عودة الهشاشة إذا لم يُنظَّم ضمن رؤية وطنية شاملة. علاوة على ذلك، تُشكل الانقسامات المستمرة، وغياب الإرادة السياسية، وتضارب المصالح الدولية والإقليمية، عقبات حقيقية أمام بناء دولة فاعلة ومؤسسات مستدامة. لذا، يتطلب المسار الأمثل توافقًا سياسيًا شاملاً، يليه دعم دولي منسق، وتمكينًا فعالًا للمجتمعات المحلية.

خاتمة

لقد سعى هذا البحث إلى مناقشة الإشكالية المحورية المتعلقة بقدرة الدول الخارجية من الصراع، كاليمن وليبيا، على استعادة الدولة وبناء مؤسساتها في ظل الانقسامات السياسية، وتضارب الأجندات المحلية والإقليمية والدولية. ومن خلال تحليل السياقين، اتضح أن إعادة بناء الدولة ليست مجرد عملية إدارية أو دستورية، بل هي مشروع سياسي معقد يتطلب توافقات وطنية، واستجابات دولية رشيدة، وتصميماً مؤسسياً يلائم الواقع المجتمعي والتاريخي لكل حالة.

في الحالة الليبية، أدى غياب مؤسسة عسكرية موحدة، وتعدد مراكز النفوذ الإقليمية والقبلية، إلى تقويض أي عملية بناء مؤسسات ذات طابع وطني شامل، أما في اليمن، فعلى الرغم من وجود مؤسسات ما قبل الصراع، ساهمت التدخلات الخارجية والاصطفافات الإقليمية في إضعافها وتحويلها إلى أدوات صراع بدلاً من كونها وسيلة للحل.

وبناءً على التحليل المتعمق للمحاور الثلاثة، يمكن استخلاص عدد استنتاجات تُلقي الضوء أسباب فشل عمليات بناء الدولة، وتُحدد العوامل المؤثرة في فعالية المبادرات الوطنية والدولية.

النتائج

١. أثبتت التجربتان الليبية واليمنية أن غياب التوافق السياسي وضعف الشرعية المؤسسية يمثلان أكبر عقبتين أمام إعادة بناء الدولة.
 ٢. أدى تجزئة الجهاز الإداري وتعدد مراكز السلطة إلى خلق بيئات مؤسسية متوازية، مما أدى إلى تفاقم مشاكل الحوكمة في كلا البلدين.
 ٣. التدخلات الدولية، على الرغم من أهميتها، إلا إنها افتقرت إلى التنسيق مع الهياكل المحلية، ، وكثيراً ما تم دمجها ضمن أجندات سياسية لا تتوافق مع الأولويات الوطنية.
 ٤. أدى غياب مناهج شاملة للعدالة الانتقالية والمصالحة إلى تعميق الاستقطاب وإعاقة بناء المؤسسات الشاملة.
 ٥. تُعتبر المبادرات المحلية، على الرغم من ضعفها، مهمة، لكنها تظل مساراً رئيسياً لتعزيز الحوكمة المحلية والاستقرار المؤسسي.
- انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تحسين فرص نجاح عمليات بناء الدولة واستعادة المؤسسات العامة في بيئات ما بعد الصراع.

التوصيات

١. ضرورة اعتماد نهج شامل لبناء الدولة يشمل الجوانب السياسية والقانونية والاقتصادية والأمنية بشكل متكامل.
٢. تعزيز دور الجهات الفاعلة المحلية في عمليات إعادة بناء المؤسسات، مع دعم قدراتهم الإدارية والتقنية.
٣. تنسيق الجهود الدولية والإقليمية، وتوحيد مرجعيات المساعدات الدولية بما يتوافق مع الخصوصيات الوطنية.

4. دمج عمليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في مشاريع بناء الدولة، بدلاً من عزلها عنها.
5. العمل على إعادة الشرعية للمؤسسات الدستورية من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تُشكل أساساً لاستعادة الثقة المجتمعية
6. إدماج الشباب والنساء كفاعلين حقيقيين في مشاريع بناء الدولة المستقبلية.

❖ قائمة المراجع

- ¹ - يوسف محمد السواني، العدالة الانتقالية في ليبيا بعد الثورة: التحديات والانقسامات السياسية، مجلة دراسات شمال أفريقيا، (ليبيا: جامعة طرابلس، ٢٠٢٢)
- ². Mohammed El-Katiri, State-Building Challenges in a Post-Revolution Libya, **Strategic Studies Institute, U.S. Army War College** (United States: SSI Press, 2012)
- ³. Christopher K. Lamont, Contested Governance: Understanding Justice Interventions in Post-Qadhafi Libya, **Journal of Intervention and State building**, 10(3), ٢ (United Kingdom: Routledge, 2016)
- ⁴. Wolfram Lacher, **Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict** (UK: I.B. Tauris Bloomsbury Publishing, 2020),
- ⁵. Hamid Irhiam, Michael Schaeffer & Kazuo Watanabe, The Long Road to Inclusive Institutions in Libya: A Sourcebook of Challenges and Needs, **World Bank Publications** (United States: World Bank Group, 2023)
- ⁶. Mohammad Al-Saidi, **Legacies of State-Building and Political Fragility in Conflict-Ridden Yemen: Understanding Civil Service Change and Contemporary Challenges**, Cogent Social Sciences, (United Kingdom: Taylor & Francis, 2020)
- ^٧ خالد حميد، إعادة بناء مؤسسات الدولة في اليمن: رؤية هيكلية، أوراق عمل(القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات، ٢٠١٨)

- ⁸. Peter Salisbury, Yemen: Stemming the Rise of a Chaos State, **Chatham House – Middle East and North Africa Programme** (United Kingdom: Chatham House, 2015)
- ⁹. Ahmed Morsy, Towards a Renewed Local Social and Political Covenant in Libya, Syria and Yemen, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), **Insights on Peace and Security**, (Sweden: SIPRI, 2022)
- ¹⁰. Istituto Affari Internazionali, Armed Conflicts and the Erosion of the State: The Cases of Iraq, Libya, Yemen and Syria, **IAI Research Papers**, (Italy: IAI, 2018)
- ¹¹ - Migdal, Joel S. **Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World**. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988)., pp. 4–5.
- ¹² -Krasner, Stephen D.Sharing Sovereignty: New Institutions for Collapsed and Failing States. **International Security**, Vol. 29, No. 2 (Cambridge, MA: MIT Press, 2004), pp. 85–120.
- ¹³ - Migdal, Joel S.**Op.cit**. PP140-170
- ¹⁴ - Fukuyama, Francis. **State-Building: Governance and World Order in the 21st Century**. (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004), pp. 17–24.
- ¹⁵ - Fund for Peace. Fragile States Index 2023. (Washington, DC: Fund for Peace, 2023) PP10-11. Available at: <https://fragilestatesindex.org>
- ¹⁶ - Paris, Roland & Sisk, Timothy D. (eds.) **The Dilemmas of State building: Confronting the Contradictions of Postwar Peace Operations Routledge**, 2009, pp. 1–20.
- ¹⁷ - International IDEA Governance and Constitution Building in Yemen International IDEA, 2025, paras. 5–8. Available at: <https://www.idea.int>
- ¹⁸ - Fund for Peace Fragile States Index Annual Report 2023 Fund for Peace, **Op.cit** ,PP10-11

¹⁹ -- Migdal, Joel S. **Op.cit.** PP140-170

²⁰ -ISPI – Italian Institute for International Political Studies Armed Groups and Hybrid Governance in Libya

ISPI, 2022, para. 4. Available at: <https://www.ispionline.it>

²¹ - Börzel, Tanja A.; Risse, Thomas. **Effective Governance Under Anarchy: Institutions, Legitimacy, and Social Trust in Areas of Limited Statehood.** (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2021), pp. 21–28.

²² - talian Institute for International Political Studies (ISPI). Armed Groups and Hybrid Governance in Libya. (Milan, Italy: ISPI, 2022, para4). Available at: <https://www.ispionline.it>

²³ - International IDEA (Institute for Democracy and Electoral Assistance). From Local Governance to Constitution Building: Yemen after 10 Years of Conflict. (Stockholm, Sweden: IDEA Publications, 2025, para 5-8). Available at: <https://www.idea.int>

²⁴ - Wolfram Lacher, **Op.cit.**, PP11-29

²⁵ - Eljarh, M. Libya in Transition: Governance Challenges and Civil Society's Role. **The Journal of North African Politics**, (2025). 12(2), pp. 112–130.

²⁶ - United Nations Development Programme (UNDP). (2021). Assessing the Impact of War in Yemen: Pathways for Recovery. UNDP Yemen.PP 12-35 <https://www.undp.org/yemen/publications/assessing-impact-war-yemen-pathways-recovery>

²⁷ - International IDEA. (2025). From Local Governance to Constitution Building: Yemen after 10 Years of Conflict. Retrieved from <https://www.idea.int/publications/catalogue/local-governance-constitution-building-yemen-after-10-years-conflict>

- ²⁸ - Bennett et al., 2025. Local Service Provision During War: A Case Study of Yemen. *Public Administration and Development*, 43(1), pp. 34–49
- ²⁹ - سلطان بركات، مقاربات بناء الدولة في اليمن وليبيا (قطر: مهد الدوحة للدراسات العليا، ٢٠١٥)، ص ٤٧-٦٨
- ³⁰ - أسماء، رسولي، إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي: بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية، *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني* (الجزائر: جامعة باتنة ١، ٢٠٢١)، ص. ٢٧٤-٢٩٢.
- ³¹ - محمد مصباح، الجندي، ناصر عبد الله، عون، إشكالية بناء الدولة في ليبيا: قراءة في فشل النماذج الانتقالية ما بعد ٢٠١١، *مجلة آفاق اقتصادية* (ليبيا: الهيئة الليبية للبحث العلمي، ٢٠٢٥)، ص. ٨٤-١٠٥.
- ³² - Abdelsalam, Elhudairi, Political Challenges Facing State Building in Libya: An Analytical Study for Sovereignty and Legitimacy After Gaddafi Era, **International Journal of Multidisciplinary Research Review** (India: IJMRR Publications, 2023), pp. 34–44.
- ³³ - ESCWA. An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of Governance and Institutions in Libya.) United Nations ESCWA. 2020), pp. 12–14
- ³⁴ - Al-Janabi, M. M. Manifestations of State Failure in Libya after 2011 and Future Prospects. **Tikrit Journal for Political Science**, ٢٠٢٥, 38, 361–364
- ³⁵ - Reuters. (2024, August 28). The legitimacy crisis in Libya's state institutions. Retrieved July 6, 2025, from <https://www.reuters.com/world/africa/legitimacy-crisis-libyas-state-institutions-2024-08-28>
- ³⁶ - Wolfram Lacher, **Op.cit**, pp. 112–124

^{٣٧} - عبد السلام، الحضيرى، خالد، العربي، بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد القذافي، *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية* (ليبيا: المركز الدولي للإبداع، ٢٠٢٣)، ص. ١٨٨-٢١٣

³⁸ - UNDP Yemen. **Assessing the Impact of War in Yemen: Pathways for Recovery** (New York: United Nations Development Programme, 2021), pp. 46-58.

^{٣٩} سلطان بركات، مرجع سابق، ص ٨٩-١٠٣

⁴⁰ - World Bank. **The Impact of Conflict on Yemen's Institutions** (Washington, D.C.: World Bank Group, 2019), pp. 34-41

⁴¹ - Wolfram Lacher, **Op.cit**, pp. 11-29

^{٤٢} - محمد يوسف، مرجع سابق، ص ٥-١٥

⁴³ - Christopher K. Lamont, **Op.cit**, pp. 45-70

⁴⁴ - Peter Salisbury, **Op.cit**, pp. 7-22

^{٤٥} خالد حميد، مرجع سابق، ص ١٠-٢٥

⁴⁶ - Hamid Irhiam et al, **Op.cit**, pp. 30-50

^{٤٧} - سلطان بركات، مرجع سابق، ص ٤٧-٦٨

⁴⁸ -World Bank, **The Impact of Conflict on Yemen's Institutions**, **Op.cit**, pp. 34-41, **Op.cit**, pp. 47-68

⁴⁹ -International IDEA, **Governance and Constitution Building in Yemen**, **Op.cit**. paras. 5-8

⁵⁰ -UNDP, **Institutional Resilience and Recovery in Fragile Contexts**, **Op.cit**, pp. 59-67,

- ⁵¹ -Eljarh, Libya in Transition: Governance Challenges and Civil Society's Role, Op.cit, pp. 112–130
- ⁵² - Bennett et al., Local Service Provision During War: A Case Study of Yemen, **Op.cit**, pp. 34–49 & UNDP Yemen, Assessing the Impact of War in Yemen: Pathways for Recovery **Op.cit**, pp. 46–58
- ⁵³ - Fawaz, Gerges, The New Middle East: Protest and Revolution in the Arab World, (UK: Cambridge University Press, 2014), p. 22.
- ⁵⁴ - Frederic, Wehrey, The Burning Shores: Inside the Battle for the New Libya, Farrar, Straus and Giroux, (USA: Farrar, Straus and Giroux, 2018), p. 105.
- ⁵⁵ -UN Security Council, **Peace Process Developments in Yemen, Security Council Briefings**, (New York: United Nations, 2022), p. 17.
- ⁵⁶ - Thomas Parks, et al. **Thinking and Working Politically in Development: Coalitions for Change in the Philippines** (USA: The Asia Foundation, 2015), pp. 17–25.
- ⁵⁷ - UNDP. **Institutional Resilience and Recovery in Fragile Contexts** (New York: United Nations Development Programme, 2022), pp. 59–67.